



خبر صحفي

## أكثر من خمسة بلايين نسمة في العالم من متوقع أن يعيشوا في مناطق حضرية مع حلول عام 2030

وفقاً لفيلم وثائقي عن المدن الرفيعة بالبيئة أطلقه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في الأردن

عمان - الأردن، 26 تشرين أول (أكتوبر) 2008 - عاماً بعد عام، يتزايد عدد السكان الذين يقطنون المدن، حيث يستهلك هؤلاء السكان 80% من موارد العالم سنوياً. وحسب ما ورد عن الأمم المتحدة أكثر من نصف سكان العالم والذي يصل عددهم إلى 3,3 بليون نسمة سيعيشون في مناطق حضرية هذا العام ولأول مرة في التاريخ. وردت هذه الحقائق في فيلم وثائقي بعنوان "المدن الرفيعة بالبيئة: مدن مستدامة للمستقبل" والذي تم إطلاقه من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط ووزارة البيئة الأردنية خلال فعاليات مؤتمر المدن الرفيعة بالبيئة في دول البحر الأبيض المتوسط والذي عقد في الأردن خلال الفترة ما بين 18-20 تشرين أول (أكتوبر) 2008.

وقد جاءت الفكرة من هذا الفيلم والممول من قبل مبادرة المياه والطبيعة التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة من الحاجة الملحة لتناول فكرة المدن المستدامة أو المدن الرفيعة بالبيئة وطرحها كحل لكافة التحديات البيئية والاقتصادية والتي تقف عائقاً بوجه المدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسلط الفيلم الضوء على التحديات البيئية والجهود المبذولة والخطط المستقبلية للتصدي لهذه التحديات في الأردن ومصر، وخاصة فيما يتعلق بقضايا شح المياه ونوعيتها والنفايات الصلبة والتوسع العمراني وتلوث الهواء. ويتناول الفيلم كذلك الحلول المستدامة لهذه القضايا ونتائجها الإيجابية على البيئة والاقتصاد والمجتمع، كالطاقة المتجددة ومعالجة المياه وإعادة استخدامها والإدارة المستدامة للنفايات الصلبة بالإضافة لإعادة التدوير.

"أعتقد أنه يجدر بنا جميعاً تحمل مسؤولية النظر بجدية إلى آثار ممارساتنا على البيئة، لأننا إذا لم نفعل فإن ذلك سيعود بالبؤس على مستقبل أطفالنا وأحفادنا" قال سمو الأمير حمزة بن الحسين من خلال فيلم المدن الرفيعة بالبيئة.

"إن تكلفة التدهور البيئي في الأردن والعالم العربي تقارب الـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعندما نعمل على تقليل هذا التدهور من خلال الإدارة الأمثل للبيئة فإننا بذلك نحسن اقتصادنا." ورد على لسان معالي وزير البيئة الأردني المهندس خالد الإيراني.

"إن المدن الرفيعة بالبيئة هي نهج أكثر من كونها منتج وهي أسلوب حياة ومنهجية من خلالها يغير الناس حياتهم ونظرتهم للعالم لضمان وجود تناغم بين الطبيعة والناس والأسواق" قال د. عودة الجبوسي، المدير الإقليمي لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

ووفقاً لما ورد في الفيلم الوثائقي والتي تبلغ مدته 25 دقيقة أن تزويد المياه في الأردن يبلغ 900 مليون متر مكعب سنوياً لكن الطلب على المياه يبلغ 1500 متر مكعب سنوياً، حيث أن غالبية العجز تأتي من الإدارة غير المستدامة للمياه الجوفية. "أكثر من 65% من مياهنا في الأردن تستخدم للزراعة" يقول معالي وزير البيئة الأردني المهندس خالد الإيراني.

ومن جهة أخرى فإن سكان القاهرة والبالغ عددهم 16 مليون نسمة يعتمدون على مياه نهر النيل، ولكن أحواض النهر معرضة للتلوث من خلال المياه العادمة غير المعالجة والمخلفات الصناعية. "نحاول إنقاذ نوعية مياه النيل بالتركيز على المخلفات الصناعية" تقول د. مواهب أبو العزم، المدير التنفيذي لسلطة شؤون البيئة المصرية. قبيل عام 2001 وحسب إحصاءات حكومية، تم إلقاء 100 مليون متر مكعب من المخلفات الصناعية سنوياً في نهر النيل. لكن الإجراءات التفتيشية وتطبيق القوانين البيئية أوقفت المصانع من تلويث النهر.

وحسب ما ورد عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن النفايات الصلبة في المناطق الحضرية تبلغ 720 بليون طن كل عام. ويذكر أن 30% هي نسبة ما تخصصه البلديات من ميزانياتها للتخلص من النفايات. ويتناول الفيلم حالة حديقة الأزهر في القاهرة والتي استغرق وقت تحويلها من مكب للنفايات إلى حديقة مساحتها 30 هكتار أكثر من عشر سنوات.

ونظراً للتزايد الكبير في عدد السكان فإن استهلاك الطاقة في تزايد مستمر، مما يؤدي لمزيد من حرق للوقود وبالتالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وأثارها على البيئة، كل هذا يعني بالنهاية ضرورة التوجه لمصادر الطاقة المتجددة. "تم ربط ما يقارب الـ 310 ميغاواط بالشبكة الوطنية، وخطتنا الاستراتيجية هي أن يصل استهلاكنا للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة 20% مع حلول عام 2020" ذكر السيد عبد الرحمن صلاح الدين، الرئيس التنفيذي للسلطة الجديدة للطاقة المتجددة في مصر.

" نستورد في الأردن 96% من الطاقة من خارج الأردن، حيث بلغت تكلفة الطاقة العام الماضي 2,6 بليون دولار أمريكي. إن الطاقة المتجددة يجب أن تكون أحد المصادر الرئيسية للطاقة حيث أن استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة سيصل إلى 10% مع حلول عام 2020" قال رئيس المركز الوطني لبحوث الطاقة الأردني، السيد مالك الكباريتي.

**الفريق الإعلامي:** رانية الفاعوري، مسؤول الاتصال، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط. هاتف: /4/3/ 0096265546912 فاكس: 0096265546915 موبايل: 00962777888522  
بريد إلكتروني: [rania.faouri@iucn.org](mailto:rania.faouri@iucn.org)

#### عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

هو أقدم وأكبر شبكة بيئية في العالم، وهو يعتبر اتحاداً ديمقراطياً ينضم لعضويته أكثر من (IUCN) الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ألف عضو بما فيهم حكومات ومنظمات غير حكومية، وعشرة آلاف متطوع من العلماء على امتداد 150 دولة في العالم. ويعمل في الاتحاد فريق محترف مكون من 1100 موظف يعملون في 62 دولة. ويعمل الاتحاد مع مئات الشركاء في العالم من القطاع العام والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ويقوم الاتحاد بمساعدة العالم على إيجاد حلول عملية لأهم التحديات البيئية والتنموية وأكثرها إلحاحاً من خلال دعم الباحثين البيئيين لإدارة المشاريع الميدانية في جميع أنحاء العالم. ويضم الاتحاد تحت مظلته حكومات ومنظمات غير حكومية ومنظمات الأمم المتحدة وهيئات دولية وشركات للعمل معاً على تطوير الأنظمة والقوانين وأفضل الممارسات العالمية.

[www.iucn.org](http://www.iucn.org)

### عن المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – منطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط

تأسس المكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط ومركزه عمان \_ الأردن عام 2004 ليدشن مرحلة جديدة طموحة رئيسية في مسيرة العمل البيئي في المنطقة، وذلك من لعمل الاتحاد في المنطقة. ويعد تأسيس المكتب الإقليمي في الأردن نقطة تحول خلال ربط آلية المحافظة على البيئة بمنظومة العمل التنموي المتكامل بأبعاده الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتغطي منطقة غرب آسيا ثلاث عشرة دولة تشمل البحرين وإيران والعراق والأردن وفلسطين والكويت ولبنان وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. ويعمل المكتب الإقليمي من خلال 5 برامج إقليمية وهي برنامج مصادر المياه والأراضي الجافة وبرنامج المحميات الطبيعية وبرنامج العدل والفقير والنوع الاجتماعي وبرنامج البيئة البحرية وبرنامج التنوع الحيوي والأعمال.